

# السودان يطلق صفارات الإنذار بشأن وضعه الاقتصادي حيث رفع درجة التأهب بإعلان حالة الطوارئ الاقتصادية نظرا للتراجع القياسي في قيمة عملته المحلية خلال الأسابيع الأخيرة بسبب ما اعتبره "تخريبا ممنهجاً".

## الحكومة ستشكل محاكم خاصة لمكافحة التهريب وجرائم أخرى تقوض الاقتصاد

أطلق السودان صفارات الإنذار بشأن وضعه الاقتصادي حيث رفع درجة التأهب بإعلان حالة الطوارئ الاقتصادية نظرا للتراجع القياسي في قيمة عملته المحلية خلال الأسابيع الأخيرة بسبب ما اعتبره "تخريبا ممنهجاً".

الخرطوم - أعلنت الحكومة السودانية حالة الطوارئ الاقتصادية بعد تسجيل تراجع قياسي في قيمة العملة ما يعقد مهام معالجة اختلالات الاقتصاد، في وقت تنهم فيه السلطات جهات تعمل لصالح النظام السابق بتخريب الأوضاع. وقال مسؤولون إن السودان أعلن الخميس حالة طوارئ اقتصادية بعد أن تراجعت عملته تراجعا حادا في الأسابيع الأخيرة بسبب "تخريب ممنهج".

وأبلغ المسؤولون في مؤتمر صحفي متلفزا أن الحكومة الانتقالية، التي تدير البلاد منذ الإطاحة بنظام عمر حسن البشير العام الماضي، ستشكل محاكم خاصة خلال الأيام القادمة لمكافحة التهريب وجرائم أخرى تقوض الاقتصاد. وشهد الجنيه تقلبات حادة في الأيام الأخيرة، مما حدا بكبار موردي الأغذية لوقف توزيع منتجاتهم ورفع أسعار الأغذية بين 50 و100 في المئة في متاجر البقالة والتجزئة.

ويواصل الجنيه السوداني رحلة انحداره السريع أمام العملات الأجنبية والريوت والدولار، الذي بلغ سعره في السوق الموازية الأحد 183 جنيها، فيما يبلغ سعره الرسمي في البنك المركزي 55 جنيها.

وتؤكد وزارة المالية عدم وجود سبب اقتصادي أساسي لانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية، ولكنها اتهمت عناصر من نظام الرئيس المعزول بالعمل على تخريب الاقتصاد.

وعزا الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان في تقريره الشهري في أغسطس الماضي، ارتفاع التضخم لارتفاع أسعار بعض مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات كالحليب والخبز والزيوت والدهون واللحوم والبقوليات. وسبق ودفع انهيار الجنيه السوداني الحكومة إلى خيار طباعة فئات نقدية أعلى من المتداولة في السوق لسد الفجوة الكبيرة في التمويل، وسط تفاقم الأزمات الاقتصادية للبلاد بعد عام من رفع العقوبات الأميركية والتي استمرت لعقدين من الزمن.

ويزامن ذلك مع فيضان غير مسبق لنهر النيل تسبب في تشريد عشرات الآلاف. وتقول الحكومة إنها خصصت أكثر من 150 مليون جنيه سوداني (2.73 مليون دولار) لمساعدة ضحايا الفيضان، وفقا لوكالة الأنباء الرسمية. وكانت حكومة البشير حاولت تصديق الخفاق على معاملي السوق السوداء الذين ألت قبض على عدد منهم، لكن ذلك لم يوقف نشاط السوق. وخفضت قيمة العملة أربع مرات منذ 2018. والتضخم في السودان هو الثاني في العالم بعد فنزويلا، حيث قفز المعدل

### 100

في المئة نسبة ارتفاع أسعار الأغذية في محلات البقالة جراء انهيار قيمة الجنيه



التبريد في الوضع الاجتماعي لا يتوقف

في وقت تحذر فيه مؤسسات اقتصادية دولية من خطورة الوضع في السودان. وأكد صندوق النقد الدولي في مارس الماضي أنه "مع غياب التوازنات الكبرى... فإن الأفاق الاقتصادية للسودان تزد بالخطر". وأضاف في تقرير مكون من 78 صفحة أن "نسبة الإنكماش الاقتصادي بلغت في عام 2018 نحو 2.2 في المئة لتسجل ارتفاعا العام الماضي إلى 2.6 في المئة. وتوقع أن ينكمش هذا العام بنسبة 1.5 في المئة ليبدأ النمو العام المقبل بنسبة 1.4 في المئة".

وأوصى التقرير حكومة حمدوك بإجراء إصلاحات اقتصادية، على رأسها رفع الدعم عن المحروقات.

جهات تشترى الذهب بأكثر من 10 في المئة من سعره الأساسي، وهذا عمل تخريبي منظم". ويعاني الاقتصاد السوداني جراء إدراج السودان على اللائحة الأميركية "للدول الراعية للإرهاب" منذ عام 1993 بعد اتهامه وحج ذلك لحكومة البشير بإقامة علاقات مع تنظيمات إسلامية "متطرفة" مثل تنظيم القاعدة التي أقام مؤسسها وزعيمها السابق أسامه بن لادن في السودان بين الأعوام 1992 و1996. وتحاول حكومة حمدوك الحصول على استثمارات غربية مباشرة عبر رفع اسم البلاد عن تلك اللائحة الأميركية.

صحة لما يُشاع حول شراء الدولة للدولار من السوق الموازية لتغطية احتياجات الدولة من السلع الإستراتيجية". واعترف رئيس الوزراء عبدالله حمدوك الشهر الماضي بانفلات أسعار السلع الأساسية نتيجة تدرج الوضع الاقتصادي. وقال للإذاعة الرسمية "نعم فلتت الأسعار من أيدينا، وقد قمنا بعدد من المبادرات لدعم الأسر ومنها دعم مادي يصل إلى 3000 جنيه شهريا للأسرة الواحدة، ولكن لا يعتمد شعبنا على الدعم المالي بل على دعم المنتجين". واتهم حمدوك جهات لم يسمها بتخريب الاقتصاد، وقال إن "هنالك

وأعلن البنك المركزي مع مطلع العام الماضي البدء في طباعة أوراق نقدية من فئات 100 و200 و500 جنيه للمرة الأولى في تاريخ البلاد بهدف إنهاء مشكلة شح السيولة تدريجيا، على أن يتم ضخها في السوق منتصف الشهر الحالي. وتتهم الحكومة الانتقالية عناصر من النظام السابق بضح كميات كبيرة من العملة المحلية بعضها مزور، لشراء الدولار والذهب بأسعار أعلى، بغرض "تخريب" الاقتصاد. وتنفى وزارة المالية معلومات عن شراء الحكومة كميات كبيرة من النقد الأجنبي من السوق السوداء لتغطية استيراد السلع الأساسية، وقالت إنه "لا

## صندوق النقد يحسم الجدل بشأن تقديم الدعم للبنان

جزءا من الميزانية العمومية للبنك المركزي". وتابع المتحدث باسم الصندوق "ستساعد المراجعة أيضا في تقييم تأثير تمويل البنك المركزي للعمليات الحكومية، والهندسة المالية للبنك المركزي من تلقا نفسها". وقال صندوق النقد الدولي إن النقاشات التي يجريها مع السلطات اللبنانية تنصب على ضرورة إجراء تدقيق محاسبي ومالي لميزانية مصرف لبنان المركزي من أجل تقييم أصوله والتزاماته.



جيرى رايس  
سنتاعف جهودنا لمساعدة لبنان فور تشكيل حكومة

وأبلغ جيرى رايس الصحفيين بأن هذا التدقيق سيساعد على تقييم تمويل البنك المركزي للحكومة وسياسة "الهندسة المالية" التي كان ينتهجها، وهما عنصران مهمان لفهم الخسائر المتكبدة في السابق. وانضمت إيطاليا إلى فرنسا في حث لبنان على إعادة بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته والمضي في إصلاحات لإنهاء عقود من الفساد الحكومي وسوء الإدارة، في خطوات تستهدف تمهيد الطريق لمساعدات دولية.

بيروت - حسم صندوق النقد الدولي الجدل بخصوص دعمه للبنان من خلال تشديده على مضاعفة جهوده لمساعدة البلد شريطة المضي قدما في طريق الإصلاحات والتي على رأسها إتسام التحقيق الجنائي في المصرف المركزي لمعرفة مآلات الخسائر وتقييم أضرار الميزانية العمومية. أعلن صندوق النقد الدولي استعداده "لمضاعفة جهوده" لمساعدة لبنان فور تشكيل حكومة جديدة، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد في أعقاب انفجار هائل في ميناء بيروت. وقال المتحدث باسم صندوق النقد الدولي جيرى رايس للصحافيين "نحن على استعداد للتعامل مع الحكومة الجديدة. بعد اكتمال تشكيلها، نحن مستعدون لمضاعفة جهودنا لمساعدة لبنان وشعب لبنان على تجاوز الأزمة الاجتماعية والاقتصادية".

وأضاف رايس أن المؤسسة التمويلية التي تتخذ من واشنطن مقرا لها، تقدم المساعدة الفنية في الوقت الذي تكافح فيه البلاد للتعافي "في أعقاب هذا الحدث الرهيب في الميناء". ورحب رايس بإعلان وزير المال في حكومة تصريف الأعمال غازي ورنى الأربعاء عن بدء تدقيق مالي للبنك المركزي، وهو ما دعا إليه الصندوق. وقال إن الخطوة "جزء مهم من تقييم الخسائر السابقة التي تشكل

## مؤشرات قياسية تعمق متاعب الاقتصاد التركي

### ارتفاع التضخم والبطالة وتراجع ميزان المعاملات يهويان بخطط الإنعاش

#### مؤشرات خطيرة

- عجز ميزان المعاملات الجارية: 1.82 مليار دولار أميركي
- ارتفاع التضخم: 12 في المئة
- ارتفاع نسبة البطالة: 13.4 في المئة
- سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار: 7.438 ليرة

خمس في المئة المرة الماضية في 2011. ورفع البنك توقعه للتضخم بنهاية العام إلى 8.9 في المئة في يوليو الماضي، مراهنا على أن التضخم سيبدأ بالتراجع في وقت مبكر ربما في ذلك الشهر.

وأظهرت بيانات الخميس ارتفاع معدل البطالة في تركيا إلى 13.4 في المئة وزيادة معدل المشاركة في سوق العمل في الفترة من مايو حتى يوليو، والتي شهدت رفع إجراءات العزل العام التي كانت مفروضة لاحتواء كورونا، واستمر تطبيق حظر على تسريح العاملين، مما يرسم صورة أوضح لتداعيات الجائحة.

وأفادت بيانات معهد الإحصاء التركي بأن عدد من قالوا إنهم يائسون جدا من البحث عن وظيفة وصل إلى مستوى قياسي عند مليون و380 ألفا، وهو ما يعادل تقريبا ثلاثة أمثال مستوى العام الماضي، بالرغم من أن النشاط الاقتصادي استؤنف بالكامل تقريبا في بداية يونيو الماضي.

وسجل العجز في أول سبعة أشهر من العام 21.63 مليار دولار أميركي ومن المتوقع أن يرتفع أكثر في الأشهر المقبلة على الرغم من تباطؤ وتيرة الزيادة. وتوقع استطلاع أجرته رويترز تسجيل عجز لعام 2020 عند 26.5 مليار دولار.

ويهدد تراجع آخر للسياحة بسبب موجة ثانية محتملة لفايروس كورونا بالزيد من التدهور لميزان المعاملات الجارية.

ومن المتوقع أن تؤدي الإجراءات المتخذة لكبح نقشي كوفيد - 19 إلى انخفاض التضخم في 2020. وانخفضت الليرة التركية بـ20 في المئة منذ بداية العام بفعل مخاوف حيال الاحتياطات والتدخلات المكلفة للدولة في سوق الصرف وأسعار الفائدة الحقيقية شديدة السلبية.

ونزلت الليرة التركية إلى أدنى مستوى على الإطلاق الخميس بعد بيانات حيث أظهرت أن التضخم السنوي ظل قرب 12 في المئة ويفوق بشكل مستحكم توقعات البنك المركزي الشهر الماضي مما يعزز المخاطر حيال اقتصاد يخرج من تراجع سيء ناجم عن فايروس كورونا.

وأبقت العملة، التي بلغت 7.438 ليرة تركية مقابل الدولار، أسعار السورادات مرتفعة وبيدت أثر أي ضغوط نزولية للأسعار ناجمة عن العزل العام الذي فرض في وقت سابق من العام الجاري.

ومازال التضخم مرتفعا في خانة العشرات منذ بداية العام الجاري ولامس هدف البنك المركزي البالغ

عمقت الأرقام والمؤشرات المتعلقة بارتفاع نسبة البطالة والتضخم وتراجع ميزان المعاملات الجارية، تخبط الاقتصاد التركي في دوامة من الأزمات في ظل استمرار تهوي العملة المحلية إلى مستويات قياسية.

إسطنبول - كشفت أحدث البيانات الاقتصادية عن مؤشرات خطيرة تتعلق بارتفاع كبير في نسبة البطالة والتضخم في تركيا فضلا على تراجع ميزان المعاملات الجارية الأمر الذي يعقد مهام إنعاش الاقتصاد في وقت تشهد فيه العملة المحلية انهيارا غير مسبق.

وقال البنك المركزي التركي الجمعة إن ميزان المعاملات الجارية سجل عجزا يقل عن المتوقع قدره 1.82 مليار دولار في يوليو الماضي، ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع تكلفة السورادات وانخفاض حاد للسياحة بسبب فايروس كورونا.

وقال البنك المركزي إن العجز التجاري بلغ 1.85 مليار دولار أميركي بينما سجل ميزان الخدمات، الذي يشمل السياحة، صافي دخل 288 مليون دولار انخفاضا من 4.6 مليار دولار في يوليو 2019.



الليرة على محك الاضطرابات